المسوغ والقاعدة النحوية

تأليف

محمد بن حسن العمرى

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين ... وبعد :

فقد تضافرت جهود النحاة فى سبيل بلورة دستور نحوى حصين ، يرقى إلى مستوى اللغة التى يريدون صيانتها والحفاظ عليها من خلال ما يؤسسونه من قواعد تصون اللغة العربية ، وتحميها على مرّ السنين وتقلبات الزمان ، فكانت مرحلةُ التقعيد النحوى المبنيةُ على سنن كلام العرب الفصيح الثابت عنهم وفق شروط دقيقة فيما يُنْقَل زمانا ومكانا وكمًّا . فإذا ثبت الاستعمال وجاوز حدَّ الشذوذِ أو الندرة بنى النحوى قاعدة ، تُشَكِّل سياجاً قوياً دون ما خالفها ، فيسَمى شاذاً : أو نادراً ، أو غلطاً ... . يقول الأستاذ الدكتور تمام حسان " حين يقول النحوى : " يجب كذا " فالمقصود أن هذا الواجب أصل من الأصول التى لا يجوز للمتكلم أن يخالفها دون أن يتخطى سياج النحو . فليس لأحد - حتى لو كان موصوفاً بالفصاحة - أن ينصب فاعلاً أو يقدمه على فعله ؛ لأن رفع الفاعل وتأخره حكم واجب . فإذا قال النحوى " هذا ممتنع " أو " لا يجوز " فالمعنى أن ارتكاب ذلك مخالفة وانتهاك للقاعدة ، ومن ثم للصحة النحوية " [1] .

نعم ، هذا حال مخالفة القواعد النحوية ، غير أنى رأيت النحاة أنفسهم مضطرين أحياناً كثيرة لمواجهة ما خالف قواعدهم بالقبول والرضى . كما نراهم قد يُلحقون الشئ بالشئ وليس منه ، تحت شعار " المسوغ " وصرحوا بهذه الكلمة فى بابى المبتدأ والحال فقط فيما أعلم ، ورأيتهم فى مواضع أخرى تجاوزوا بعض ما قعَّدوه باعتباره هذا المصطلح العام غير أنهم سكتوا عن ذكر كلمة " مسوغ " ، أو " سوغه " ، أو " مرادف لها " فحاولت لهذا الأمر أن أجمع تلك المسوغات عن طريق استقراء كتبهم والتأمل ، فتجمّع عندى كثير من المسوغات النحوية ، والصرفية ، واللغوية ، وسأقصر الكلام هنا على المسوغات النحوية ، وقبل ذلك لابد من تعريف المسوغ لغة واصطلاحاً :

ففى اللغة هو : التسهيل والإمهال والتجويز . قال ابن منظور : " ساغ الشَّرابُ فى الحلق ، يَسُوغُ سوغاً وسَواغاً : سَهُلَ مدْخَلُه فى الحلق .

وساغ الطعام سَوْغاً نزل فى الحلق ، وأساغَه هو ، وساغَه يَسُوغُه ، ويَسِيغُه سَوْغاً ، وسَيْغاً ، وأساغَه الله إياه .

---

[1] الأصول ٢٠٧ ، ٢٠٨ .

ويقال : أساغ فلانٌ الطعامَ والشرابَ يُسيغُه ، وسَوغَه ما أصاب : هَنَّأه ، وقيل : تركه له خالصاً ...

يقال : أَسِغْ لى غصتى ؛ أى أمهلنى ولا تعجلنى ، وقال تعالى : (يتجرعه ولا يكاد يسيغه) [1] .

والسِّواغُ بكسر السين ، ما أسغت به غُصَّتَك ... وساغ له ما فَعَلَ أى جاز له ذلك ، وأنا سَوَّغْتُه له أى : جوّزته " [2] .

وفى الاصطلاح : هو أمر يُجَوِّزُ مخالفة القاعدة النحوية بالخروج منها أو الدخول فيها ويُقَابَل بالرضى والقبول . فلا توصف المخالفة بشذوذ أو ندرة ، أو غلط [3] .

ويَرِدُ على المُسَوِّغ أنه ضرب من التعليل ، غير أن الأول خاص ، والثانى عام ، فالمسوغات خاصة بما خالف القواعد النحوية ، والعلل عامة لجميع ظواهر اللغة .

وبعد إحالة النظر فى بعض مصنفات النحاة لرصد هذه الظاهرة خرجت بعدد لا بأس به من المسوغات المعتبرة عند أئمة العربية وإن كنت أرى أنه ما يزال هناك مسوغات شتى زاغ عنها البصر ، أو لم أحط بها علماً ، فعسى أن يكون فى طرح هذا الموضوع بين يدى القراء الكرم إتمام له ، بما يرشدوننى إليه من مسوغات أخرى ، ويسدونه إلىّ من نصائح وتوجيهات أكون لهم فيها شاكراً ، ومقدرا .

وأحب أن أنبه إلى أن بعض تلك المسوغات قد حظيت بدراسة بعض الباحثين الفضلاء قبلى دراسة استيعابية بوصفها ظواهر نحوية ، مثل : العدل والضرورة ، والاتساع ، والجوار ، ولم أهدف إلى مثل تلك الدراسة ، وإنما قصدت بيان وجه التسويغ من تلك الظواهر دون استقصاء أو بسط ، وفيما يلى عرض لما توصلت إليه من تلك المسوغات :

الأول : الضرورة .

قال ابن عصفور [4] : " اعلم أن الشعر لما كان كلاماً موزوناً يخرجه الزيادة فيه ، والنقص منه عن صحة الوزن ، ويحيله عن طريق الشعر ، أجازت العرب فيه ما لا يجوز فى الكلام ، اضطروا إلى ذلك أو لم يضطروا إليه ؛ لأنه موضع أُلِفَتْ فيه الضرائر ... ، وألحقوا الكلام المسجوع فى ذلك بالشعر ، لما كانت مزورةً فى النثر أيضاً هى ضرورة النظم ... " [5] .

---

[1] ١٧ إبراهيم .

[2] اللسان (سوغ) ٨ / ٤٣٥ .

[3] هذا التعريف من صنع الباحث .

[4] على بن مؤمن بن محمد ،وفاته بتونس عام ٦٦٣هـ على الراجح،بغية الوعاة ٢/ ٢١٠،شذرات ٥/ ٣٣٠ .

[5] ضرائر الشعر:١٣، وقد عقد فى شرحه للجمل باباً سماه : باب ما يجوز للشاعر أن يستعمل فى ضرورة الشعر ٢/ ٥٤٩ - ٦١٣ .

لقد أُلِّفَتِ الكتب فى الكلام على الضرورة الشعرية والنثرية ، والأمثلة للضرورة على ما نحن بصدده أكثر من أن تحصى ، أسوق بعضها دليلاً على قناعة النحاة بالضرورة مسوغاً لمخالفة قواعدهم .

ونعنى بالضرورة هنا ذلك التركيب الواقع فى الشعر على خلاف القاعدة ، قال أبو حيان [1] : " لم يفهم ابن مالك [2] معنى قول النحويين فى ضرورة الشعر ، فقال فى غير موضع : ليس هذا البيت بضرورة ؛ لأن قائلة متمكن من أن يقول كذا ، ففهم أن الضرورة فى اصطلاحهم هو الإلجاء إلى الشئ ، فقال : إنهم لا يلجأون إلى ذلك ، إذ يمكن أن يقولوا كذا ، فعلى زعمه لا توجد ضرورة أصلاً ؛ لأنه ما من ضرورة إلا ويمكن إزالتها ، ويمكن نظم تركيب آخر غير ذلك التركيب، وإنما يعنون بالضرورة أن ذلك من تراكيبهم الواقعة فى الشعر خاصة دون الكلام ، ولا يعنى النحويين بالضرورة أنه لا مندوحة عن النطق بهذا اللفظ ، وإنما يعنون ما ذكرناه ، وإلا كان لا توجد ضرورة ؛ لأنه ما من لفظ إلا ويمكن للشاعر أن يغيره " . انتهى [3] .

وقال أبو الفتح ابن جنى [4] : " ... إن العرب قد تلزم الضرورة فى الشعر فى حال السعة ؛ أنساً بها ، واعتياداً لها ، وإعدادا لها لذلك عند وقت الحاجة إليها ... " [5] .

ومن أمثلة الضرورة ما يأتى :

١ - صرف ما لا ينصرف : وذلك برده إلى أصله من الصرف ، كقول النابغة [6] :

فلتأتينْكَ قصائدٌ ولَتَدْفَعَنْ جيشاً إليك قوادمُ الأكوار [7]

وقوله :

إذا ما غزوا بالجيش حَلَّق فَوْقَهم عصائبُ طيرٍ تهتدى بعصائبِ [8]

فصرف " قصائد " و " عصائب " التى فى آخر البيت .

---

[1] محمد بن يوسف الأندلسى توفى فى القاهرة عام ٧٤٥ هـ . البغية ٢ / ٢٨٠ ، الشذرات ٦ / ١٤٥ .

[2] محمد بن مالك الطائى ، مات بالأندلس سنة ٦٧٢ هـ . البغية ١ / ٥٣ .

[3] الأشباه ١ / ٢١٩ .

[4] عثمان بن جنى الموصلى توفى ببغداد سنه ٣٩٢ هـ . إنباه الرواة ٢ / ٣٣٥ ، الشذرات ٣ / ١٤٠ .

[5] انظر : الخصائص ١ / ٣٠٣ .

[6] زياد بن معاوية بن ضباب أبو أمامة توفى سنة ١٨ قبل الهجرة تقريباً ، أحد شعراء الطبقة الأولى . الأغانى ١١ / ٣٨ ، ومعجم الشعراء ١٣١ .

[7] ديوانه : ٥٩ ، وفيه (ليدفعن) و (جيش) بالرفع ، وهو خطأ ، وانظر الإنصاف ٢ / ٤٩٠ ؛ وضرورة الشعر : ٤٠ وفيه " وَلَيَرْكَبَنْ ... جيشٌ " . الخصائص ٢ / ٣٤٧ ، الخزانة ٢ / ٣٤٧ .

[8] ديوانه : ١٠ .

٢- تنوين الاسم المبنى فى النداء : إجراءً له مُجراه قبل النداء ، فينون بالرفع إبقاء له على حالة بنائه ، أو بالنصب رَدّا إلى أصله من الإعراب ، كقول الأحوص [١] :

سلام الله يا مطرٌ عليها ... وليس عليك يا مطرُ السلام [٢]

وقول الآخر [٣] :

ضربت صدرها إلىّ وقالت ، ... يا عدِياً لقد وقتك الأواقى [٤]

٣- إثبات حرف العلة فى الموضع الذى يجب حذفه فيه فى سعة الكلام ، إجراء للمعتل مُجرى الصحيح ، وهذا واقع فى الأسماء والأفعال .

فمما وقع فى الأسماء قول جرير [٥] :

فيوماً يجاذبن الهوى غير ماضيٍ ... ويوماً ترى منهن غولا تغوّلُ [٦]

وقول الفرزدق [٧] :

فلو كان عبدا الله مولى هجوتُه ... ولكن عبد الله مولى موالِيا [٨]

وكان الأولى أن يقول : " غير ماضٍ " و " موالٍ " على قاعدة تخفيف الاسم المنقوص بحذف يائه عند جره ورفعه منكراً .

ومما وقع فى الفعل ، قوله [٩] :

ألم ياتيك والأنباء تنمِى ... بما لاقت لبون بنى زياد [١٠]

---

[١] عبد الله بن محمد بن عاصم (... - ١٠٥ هـ) فى اسمه واسم أبيه خلاف . الأغانى ٤ / ٤٠ .

[٢] البيت فى المقتضب ٤ / ٢١٤ ، والمحتسب ٢ / ٩٣ ، والحماسة البصرية ٢ / ٢٦٣ ، الإنصاف ١ / ١٩٥ ، والضرورة الشعرية ٤٢ ، والخزانة ١ / ٢٩٥ .

[٣] المهلهل عدى بن ربيعة توفى سنة ١٠٠ قبل الهجرة ، سماه كليب " زير النساء " لكثرة لهوه وغزله . انظر : الشعر والشعراء ٩٩ ، الآمدى ٢٤٨ .

[٤] البيت فى المقتضب ٤ / ٢١٤ ، وابن يعيش ١٠ / ٨ .

[٥] ابن عطيه الخطفى (المتوفى سنه ١١٠ هـ) : طبقات ابن سلام ٥٦ ، ومعجم الشعراء ٧١ .

[٦] النوادر : ٢٠٣، والمقتضب١ / ١٤٤، ٣ / ٣٥٤،ويروى " غير ما صبىّ " وعليه لا شاهد فى البيت والخصائص ٣ / ١٥٩ وضرورة الشعر ٦٠ .وهذا البيت من أبيات كتاب سيبويه أيضا جـ٣/٣١٤ (تحقيق هارون) وفيه (يوافينى) بدل يجاذبن .

[٧] همام بن غالب التميمى توفى سنة ١١٠ هـ تقريباً : الأغانى ٨ / ١٨٦ ، ومعجم الشعراء ٤٨٦ .

[٨] انظر : المقتضب ١ / ١٤٣ ، والشعر والشعراء ١ / ١٨٩ ، وابن يعيش ١ / ٦٤ ، والهمع ١ / ٣٦ ، والخزانة ١ / ١١٤ ، ٤ / ٣٧٥ ، وهذا البيت من أبيات كتاب سيبويه أيضا جـ ٣ / ٣١٣ ، ٣١٥ ويهجو به الفرزدق عبد الله بن أبى إسحاق النحوى .

[٩] قيس بن زهير العبسى توفى سنة ١٠ هـ : معجم الشعراء ٢٨٤ ، والخزانة ٣ / ٥٣٦ .

[١٠] النوادر ٢٠٣ ، ومعانى القرآن ٢ / ٢٢٣ ، والمحتسب ١ / ٦٧ ، ٢٣٥ ، وسر صناعة الإعراب ١ / ٨٨ ، والإنصاف ١ / ١٧ ، وابن يعيش ١٠ / ١٠٤ ، والمغنى ١ / ١٠٨ ، ٣٨٧ ، والخزانة ٣ / ٥٣٤ .

وقول الآخر :

قال لها من تحتها وما استوى

هُزِّى إليك الجذع يجنيك الجنى

ولو جاء على أصل القاعدة قال : " يَأْتِكَ " و " يَجْنِكِ " .

٤- ترك صرف ما ينصرف : وفيه إخراج للاسم عن أصله [١] ، كقول ابن قيس الرقيات [٢] :

ومصعبٌ حين جد الأمـ ـر أكثرها وأطيبها [٢]

فلم يصرف مصعباً .

وأكتفى بهذا القدر ؛ لأن الضرورة بابها واسعٌ جداً كما أسلفت ، وإذا رغبت فى المزيد من الشواهد فى هذا الباب فعليك بالسيرافى فى كتابه " ضرورة الشعر " وأكثر منه جمعاً ابن عصفور فى " ضرائر الشعر " .

الثانى : المشابهة أو الحمل على النظير :

رَدَّدَ النحاة فى كتبهم قولهم : " أشبه ، أو يشبه ، أو بالحمل على كذا ، أو بالحمل على النظير " . جعلوا ذلك مسوغاً لما أرادوا إلحاقه بالقاعدة وليس منها ، فيلحقون ما خالف القياس بغيره لوجود رابط بينهما .

قال السيوطى [٤] : " العرب إذا شبهت شيئا بشئ مكنت ذلك الشبه لهما ؛ وعمرت به وجه الحال بينهما " [٥] من ذلك :

١ - الأصل فى الأسماء الصرف، وإنما يمنع الاسم من الصرف إذا أشبه الفعل [٦] .

---

(١) انظر الأشباه والنظائر ٢ / ٣٠ - ٣١ .

(٢) عبيد الله العامرى توفى سنة ٨٥ هـ تقريباً ، الشعر والشعراء ٢١٢ ، والأغانى ٤ / ١٥٥ .

(٣) ابن يعيش ١ / ٦٨ وفيه " أكبرها " بدل " أكثرها "، والإنصاف ١ / ٢٩٣ ، والخزانة ١ / ٧٢ ، وضرورة الشعر ٤٥ .

(٤) عبد الرحمن بن أبى بكر ، توفى سنة ٩١١ هـ . الشذرات ٨ / ٥١ .

(٥) الأشباة والنظائر ١ / ١٩٤ .

(٦) انظر المرجع السابق ٢ / ٢٩ .

٣ – لما شبهوا الفعل المضارع بالاسم أعربوه ، وتمموا ذلك المعنى بينهما بأن شبهوا اسم الفاعل بالفعل فأعلموه [١] .

٤ – أعربت الأسماء الستة بالحروف حملاً على المثنى والجمع ، قال الهندى [٢] : " وإنما أعربت حينئذٍ بالحروف ؛ لأنها تشبه المثنى فى الدلالة على أمرين وإمكان العمل بالشبه لوجود ما يصلح للإعراب فى آخرها ... " [٣] .

وقال العلوى [٤] : " ... حكمنا عليها بالتعدد ؛ لأجل مضافها ، فأشبهن المثنى والمجموع فى تعددها ، فأعربت بالحروف كإعرابها " [٥] .

٥– إعراب " كلا ، واثنان " بالحروف حملاً على المثنى ، وإنما كان حكمهما كحكم المثنى لشبههما بالمثنى لفظاً ؛ لوجود الألف والياء ، ومعنىً ، للدلالة على شيئين .

قال الهندى : " وإنما جعل إعراب " كلا " مثل التثنية ؛ لأنه مُوَحَّدُ اللفظ مُثَنَّى المعنى ، فعملنا بالاعتبارين فى الحالين [٦] ، فأعربناه بالحروف باعتبار معنى التثنية فى حالة الإضافة إلى المضمر ، وأعربناه بالحركة المقدرة باعتبار توحد اللفظ فى حال الإضافة إلى المظهر ... " [٧] .

٦– كذلك إنما جعل إعراب " أولو " و " عشرون " وأخواته بالحروف ؛ للتشبيه بالجمع معنى للدلالة على الأفراد ، ولفظاً لوجود ما يصلح للإعراب فى الآخر [٨] .

٧. إعمال (كان) وأخواتها عمل الأفعال . وليست أفعالاً حقيقية ؛ لأن الفعل ما دل على حدثٍ وزمنه ، " وكان وأخواتها " موضوعة للدلالة على زمان وجود خبرها ، فهى بمنزلة اسمٍ من أسماء الزمان ، يؤتى به مع الجملة للدلالة على زمن ذلك الخبر ، فكان عملها حملاً على الأفعال ؛ لأنها أشبهتها فى اللفظ ، وحطت عن مرتبة الفعل ، فسُمِّى مرفوعها اسماً لها ، لا فاعلاً ، ومنصوبها خبراً لها ، لا مفعولاً ، على خلاف فى ذلك [٩] .

---

(١) انظر المرجع السابق ١ / ١٩٤ .

(٢) أحمد بن عمر الزاولى الدولة أبادى توفى سنة ٨٤٨ هـ ، نزهة الخواطر ٣ / ٢٠ وهدية العارفين ٥ / ١٢٧ .

(٣) شرح الكافية : ٨٢ .

(٤) يحيى بن حمزة اليمانى ، توفى سنة ٧٠٥ هـ . البدر الطالع ٢ / ٣٣١ .

(٥) الأزهار الصافية ١ / ٧٠ .

(٦) حال الإضافة للضمير ، وحال الإضافة للظاهر .

(٧) شرح الكافية للهندى : ٨٣ .

(٨) المرجع السابق : ٨٥ .

(٩) راجع شرح المفصل ٢ / ٩٦ .

٨ – إذا دخل الحرف على الأفعال والأسماء فقياسه أن لا يعمل شيئا ، وذلك لأن عوامل الأسماء لا تدخل على الأفعال ، والعكس ، فإذا لم يختص الحرف بأحدهما فلا يعمل كـ " الهمزة " و " هل " الاستفهاميتين . غير أنهم أعملوا " لا ، وما " النافيتين عمل " ليس " فى لغة أهل الحجاز ؛ لأنهما أشبهتا " ليس " [١] .

٩ – أضيفت " حيث " من ظروف الأمكنة إلى الجملة ، وذلك على التشبيه بـ " إذ ، وإذا " فى الزمان من جهة إبهامها ، وذلك أن " حيث " ظرف يقع على الجهات الست وغيرها ؛ فناسب " إذ ، وإذا " فى وقوعهما على جميع الزمان الماضى والمستقبل [٢] .

١٠ – " أَنْ " المصدرية ، من العرب من لا يعملها مظهرة ، ويرفع ما بعدها تشبيها لها بـ " ما " ؛ لأنها تكون مع الفعل بعدها بمنزلة المصدر ، كما أن " ما " تكون مع الفعل بعدها بمنزلة المصدر ، فلما أشبهتها من هذا الوجه شبهت بها فى ترك العمل ، وقد قرئ على هذا (لمن أراد أن يُتمُّ الرضاعة) [٣] بالرفع .

١١ – لا يختلف النحاة فى أن نصب التمييز – المبين لإبهام اسم مفرد – هو ذلك الاسم المبين الذى فسره التمييز ، وإنما يختلفون فى توجيه عمل الاسم الجامد ، الذى لم يقل به أحد فى غير هذا الموضع فيما أعلم ، فجمهورهم يرى أن هذا الاسم الجامد قد أشبه اسم الفاعل ؛ فى كون كل منهما طالبا لما بعده ، واشتمالهما على ما به تمام الاسم وهو التنوين ، وكون كل منهما اسماً .

وذهب آخرون إلى أنه إنما عمل بالشبه لـ " أفعل " التفضيل [٤] .

١٢ – " لا " النافية للجنس ، عملت عمل " إن " لمشابهتها لها من عدة أوجه ، منها ما يلى :

- أن كلا منهما يدخل على الجملة الاسمية .
- أن كلا منهما للتأكيد ، فـ " لا " لتأكيد النفى ، و " إن " لتأكيد الإثبات .
- أن كلا منهما له صدر الكلام .
- أن " لا " نقيضة " إن " والشئ يحمل على نقيضه كما يحمل على نظيره . [٥]

---

(١) انظر المرجع السابق ١ / ١٠٨ .

(٢) المرجع السابق ٣ / ١٨ .

(٣) (الوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين .....) ٢٣٣ البقرة .

(٤) عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ٢ / ٣٦٣ .

(٥) راجع الأشباه والنظائر ١ / ١٣٥ وما بعدها ، والتصريح ١ / ٢٣٥ .

١٣- ومن الأقوال التى وردت عن النحاة ، وهى تعد شاهداً على هذا المسوغ قولهم : إن " ما " تعمل عمل " ليس " قال البصريون : الدليل على أن " ما " تنصب الخبر ، أنها أشبهت " ليس " ، فوجب أن تعمل عمل " ليس " وعمل " ليس " الرفع والنصب .

والشبه بينها وبين " ليس " من وجهين :

أحدهما : أنها تدخل على المبتدأ والخبر ، كما أن " ليس " تدخل على المبتدأ والخبر .

الثانى : أنها تنفى ما فى الحال ، كما أن " ليس " تنفى ما فى الحال .

ويقوى الشبه بينهما من هذين الوجهين دخول الباء فى خبرها ؛ كما تدخل فى خبر " ليس " . فإذا ثبت أنها قد أشبهت " ليس " من هذين الوجهين وجب أن تجرى مجراها ؛ لأنهم يجرون الشئ مجرى الشئ إذا شابهه من وجهين ، ألا ترى أن ما لا ينصرف لما أشبه الفعل من وجهين ، أجرى مجراه فى منع الجر والتنوين ، فكذلك ها هنا : لما أشبهت " ما " " ليس " من وجهين وجب أن تعمل عملها ؛ فوجب أن ترفع الاسم وتنصب الخبر كـ" ليس "على ما بينا [1] .

١٤- " إذا اجتمع ما بعد " غير " وما بعد أداة الاستثناء فى معنى المغايرة لما قبلها ، حملت أم أدوات الاستثناء ، أى " إلا " فى بعض المواضع على " غير " فى الصفة ، وحملت " غير " على " إلا " فى الاستثناء فى بعض المواضع ، ومعنى الحمل أنه صار ما بعد " إلا " مغايرا لما قبلها ذاتا أو صفة كما بعد " غير " ... ، وصار ما بعد " غير " مغايرا لما قبلها نفيا وإثباتا " [2] .

فهذه الأمثلة ونحوها تدل دلالة واضحة على قدرة النحاة على تطويع الأشياء المخالفة للقياس لتلحق به عندما يكون هناك رابط يربط بينهما ، فهم يتطون متن المسوغ لدعم أقيستهم ورد الشبهات وتفسير المبهمات .

ومسوغ المشابهة أو الحمل على النظير خطا به ابن جنى خطوة أوسع مما ذكرت . حين جعل منه ما يراه العالم الذى يوثق بعلمه ، ويحسن استنباطه ، فيقيس ما لم يرد عن العرب على ما ورد عنها ، يقول : " شبه النحويون الأصل بالفرع فى المعنى الذى أفاده ذلك الفرع من ذلك الأصل ، ألا ترى أن سيبويه أجاز فى قولك : هذا الحسن الوجه ، أن يكون الجر فى " الوجه " من موضعين ، أحدهما : الإضافة ، والآخر : تشبيهه بـ " الضارب الرجل " الذى إنما جاز فيه الجر تشبيها له بـ " الحسن الوجه " .

---

(١) الإنصاف ١ / ١٦٦ بتصرف

(٢) الرضى ١ / ٢٤٥ ، وانظر ابن يعيش ٢ / ٨٨ ، والهمع ١ / ٢٢٩ .

فإن قيل : وما الذى سوغ لسيبويه هذا ، وليس مما يرويه عن العرب رواية ، وإنما هو شئ رآه ، واعتقده لنفسه ، وعلل به ؟ .

قيل : يدل على صحة ما رآه من هذا ، وذهب إليه ، ما عرفه وعرفناه معه من أن العرب إذا شبهت شيئا بشئ ، مكنت ذلك الشبه لهما ، وعمرت به الحال بينهما ؛ ... ولما كان النحويون بالعرب لاحقين ، وعلى سمتهم آخذين ، ... جاز لصاحب هذا العلم [1] ... أن يرى فيه نحوا مما رأوا ويحذوا على أمثلتهم التى حذوا ... " [2] .

وقد اهتم النحاة بهذا المسوغ لتضييق دائرة الشذوذ والندرة والقلة ؛ لتستقيم قواعدهم ، وتستقطب ما يمكن أن يرد عليها من شواهد .

الثالث : حمل الشئ على نقيضه :

قال ابن هشام [3] فى تذكرته : " هذا باب ما حملوا فيه الشئ على نقيضه " وذكر مسائل أورد منها هنا ما يتعلق بالبحث الذى نحن بصدده :

الأولى : " لا " النافية حملوها على " إن " فى العمل فى نحو : لا طالعا جبلا حسن . وقد مر قريبا الإشارة إلى هذا المعنى .

الثانية : " رضى " عدوها بـ " على " حملا على " سخط " قاله الكسائى [4] .

وسيأتى فى مسوغ الحمل على المعنى أيضا .

الثالثة : " فضل " عدوه بـ " عن " حملا على " نقص " كقوله [5] :

لاه ابن عمك لا أفضلت فى حسب
عنى ولا أنت ديانى فتخزونى [6]

---

(1) يعنى سيبويه .

(2) الخصائص ١ / ٣٠٣ وما بعدها وانظره كذلك ١ / ٢٩٧ .

(3) عبد الله بن يوسف ، توفى سنة ٧٦١ هـ . البغية ٢ / ٦٨ .

(4) على بن حمزة الأسدى ، توفى ١٨٠ هـ تقريبا ، تاريخ بغداد ١١ / ٤٠٣ ، إنباه الرواة ٢ / ٢٥٦ .

(5) ذو الإصبع العدوانى : حرثان بن حارثة . وانظر معجم الشعراء : ١١٨ .

(6) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٨ / ٥٣ ، ٩ / ١٠٤ .

الرابعة : " نسى " علقوها حملاً على " علم " قال [1] :

ومن أنتم إنا نسينا من أنتم وريحكم من آى ريح الأعاصر [2]

الخامسة : " شكر " عدها بالباء حملاً على كفر ، فقالوا : شكرته وله ، وبه ، قاله ابن خالويه [3] فى الطارقيات .

السادسة : " كم " الخبرية الدالة على التكثير ، حملوها على " ربَّ " التى للتقليل ، فى لزوم الصدرية والاختصاص بالنكرات والبناء ، لأنها نقيضتها كما رأيت ، وأما بناؤها إن كانت اسم استفهام فلتضمنها معنى حرف الاستفهام .

السابعة : معمول ما بعد : " لم ، ولما " قُدّم عليهما ، حملاً على نقيضه وهو الإيجاب ، قاله الشلوبين [4] .

ومما هو محمول على النقيض " لا " الناهية ، إنما جزمت حملا على لام الأمر ، ولام الأمر إنما جزمت لأن الأمر للمخاطب موقوف الآخر نحو : اذهبْ ، فجعل لفظ المعرب كلفظ المبنى ؛ لأنه مثله فى المعنى [5] .

تلك هى براعة اللغة العربية ومرونتها ، فهذا المسوغ يدل دلالة واضحة على طواعية اللغة وانها ليست لغة جامدة تقف عند حدود معينة لا تتعداها .

الرابع : الاتساع :

عقد له ابن السراج باباً فى الأصول [6] ، وقال : " اعلم أن الاتساع ضرب من الحذف ، إلا أن الفرق بينهما أنك لا تقيم المتوسع فيه مقام المحذوف وتعربه الإعراب ، و "الاتساع " العامل فيه بحاله ، ... " .

ثم أورد بعض الأمثلة على ذلك ثم قال : " وهذا الاتساع فى كلامهم أكثر من أن يحاط به " [7] .

---

(1) زياد الأعجم توفى سنة ١٠٠ هـ تقريباً . الأغانى ١٤ / ١٠٢ ، والشعر والشعراء ١٦٥ .

(2) المحتسب ١ / ١٦٨ ، والعينى ٢ / ٤٢٠ .

(3) الحسين بن أحمد بن خالويه ، وفاته فى حلب سنة ٣٧٠ هـ . البغية ١ / ٥٢٩ .

(4) عمر بن محمد الأندلسى وفاته سنة ٦٤٥ هـ . إنباه الرواة ٢ / ٣٣٢ ، والبغية ٢ / ٢٢٤ .

(5) انظر الأشباه والنظائر ١ / ١٩٠ – ١٩٣ .

(6) ٢ / ٢٥٥ – ٢٥٦ .

(7) الأصول ٢ / ٢٥٦ .

وعقد له السيوطى بابا فى الأشباة والنظائر [1] ، وساق عليه كثيراً من الأمثلة ، وإليك بعضَ ما تَوَسَّعَ فيه النحاة .

١ – توسعوا فى المصدر المتصرف فجوزوا نصبه مفعولا به ، على مسوغ التوسع والمجاز ، ولو لم يصح ذلك لما جاز أن يبنى لفعل ما لم يسم فاعله حين قلت : ضُرِب ضرْب شديد ؛ لأن بناءه لفعل ما لم يُسَمَّ فاعله فرع عن التوسع فيه بنصبه نصب المفعول به ، وتقول : الكرم أكرمته زيداً ، وأنا ضارب الضربَ زيداً [2] .

٢ – توسعوا كذلك فى الظرف المتصرف [3] .

أ – جُعل مفعولا به مجازاً ، ويسوغ حينئذ إضماره غير مقرون بـ " فى " نحو : اليوم سرته ، وكان الأصل عند إرادة الظرفية : سرت فيه ؛ لأن الظرف على تقدير " فى " والإضمار يوجب الرجوع إلى الأصل .

ب– كل ما انتصب ظرفا يجوز وقوعه خبراً عن المبتدأ نحو : زيد عندك ، ولا يعطى هذا الحكم لضمير الظرف المنصوب فلم يسمع نحو : يوم الخميس سفرى إيله ، إلا إن قرن بـ " فى " فدل هذا على أن الضمائر لا تنصب ظروفاً ، قال الخضراوى [4]:ولم أرَ أحداً نَبّه على هذا التنبيه [5] .

وقد ساق ابن السراج أمثلة على التوسع فى الظرف ثم قال : " وهذا الاتساع فى كلامهم أكثر من أن يحاط به " [6] .

جـ – قال النحاة : " الأصل فى تضمن الضمير أن يكون للفعل ، وإنما يتضمن الضمير من الأسماء ما كان مشابهاً له ، ومتضمناً معناه كاسم الفاعل والصفة المشبهة به ، نحو : ضارب ، وقاتل ، وحسن ، وكريم ، وما أشبه ذلك " [7] .

---

(١) ١ / ١٤ – ١٩ .

(٢) انظر الأشباه ١ / ١٥ .

(٣) بشرطه وهو : كون العامل فيه غير حرف أو اسماً جامداً ؛ لأن التوسع فيه تشبيه بالمفعول به ، والحرف والاسم الجامد لا يعملان فى المفعول به .

(٤) محمد بن يحيى بن هشام ، نسبته إلى الجزيرة الخضراء بالأندلس ، بلغ الإمامة فى العربية ، توفى سنة ٦٤٦ هـ .
انظر إشارة التعيين ٣٤١ ، والبغية ١ / ٢٦٧ وما بعدها .

(٥) راجع الأشباه والنظائر ١ / ١٧ .

(٦) الأصول ٢ / ٢٥٥ .

(٧) الإنصاف ١ / ٥٦ . وانظر ابن يعيش ١ / ٩٠ .

فالظرف فى نحو : زيد فى الدار أو عندك ، يرفع ضميراً يسمى ضمير الاستقرار ، ويرفع الاسم الظاهر فى نحو : زيد عندك أبوه ، وفى الدار أخوه ، والمرفوع : فاعل إن قدر متعلقهما مبنيا للفاعل ، ونائب فاعل إن قدر مبنياً للمفعول [1] .

وبناء على هذا رأينا بعض النحاة أعمل الظرف فى الحال مستدلين بقوله تعالى : وقالوا ما فى بطون هذه الأنعام خالصةً لذكورنا [2] فى قراءة النصب . فقوله " لذكورنا " عمل النصب فى الحال " خالصة " .

د – أجاز البصريون الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف للضرورة ، كقول أبى حية النميرى [3] :

كما خُطَّ الكتاب بكف يوماً يهودىٌ يقارب أو يزيل [4]

وقول الأخرى [5] :

هما أخوا فى الحرب من لا أخا له إذا خاف يوماً نبوةً فَدَعَاهُما [6]

قال ابن الأنبارى : " وذلك لأن الظرف وحرف الجر يتسع فيهما ما لا يتسع فى غيرهما فبقيا فيما سواهما على مقتضى الأصل [7] .

كما فصلوا بهما الفعل الناقص من معموله نحو : " كان فى الدار ، أو عندك زيدٌ جالساً " وفعل التعجب من المتعجب منه نحو : " ما أحسن فى الهيجاء لقاء زيدٍ ، وبينَ الحرف الناسخ ومنسوخه نحو قوله [8] :

فلا تَلْحَنى فيها فإنَّ بحبُّهَا أخاك مصابُ القلبِ جَمٌّ بلابِلُهْ [9]

---

(1) راجع غرر الدرر ١٢٩٦ .

(2) ١٣٩ الأنعام .

(3) الهيثم بن الربيع بن زرارة ، شاعر مشهور ، توفى ١٨٣ هـ . انظر معجم الشعراء ١٠٣ .

(4) انظر : الكتاب ١ / ١٧٩ ، والإنصاف ٢ / ٤٣٢ ، وابن يعيش ١ / ١٠٣ .

(5) دُرَنا بنت عبعبة من بنى قيس بن ثعلبة ، وقيل : عَمْرة الخثعمية .

(6) انظر : الكتاب ١ / ١٨٠ ، والإنصاف ٢ / ٤٣٢ ، وشرح الحماسة للمرزوقى ٣ / ١٠٨٣ .

(7) الإنصاف ٢ / ٤٣٢ وما بعدها ، وانظر ابن يعيش ٨ / ٦٦ .

(8) لا يعرف .

(9) لحاه : لامه وعذله : الكتاب ١ / ٢٨٠ ، والعينى ٢ / ٣٠٩ ، والخزانة ٣ / ٥٧٢ .

وبين الاستفهام والقول الجارى مجرى الظن كقوله [1] :

أبَعْدَ بُعْدٍ تقولُ الدارَ جامعةً شملى بهم أم تقولُ البُعْدَ مَحْتوما [2]

والأمثلة على ذلك كثيرة [3] .

الخامس : كثرة الاستعمال :

علل النحاة بعض ما خالف الأصول النحوية بكثرة الاستعمال ، فكل شئ كثر استعماله على خلاف القواعد ارتضوه وجوزوه ، بل ربما وصل الحال بهم إلى عَدِّ كثرة الاستعمال أمراً موجباً يفرض عليهم مخالفة الأصل لا مجرد مسوغ ومجوز . وقد جعل لها السيوطى [4] باباً بعنوان " كثرة الاستعمال اعتمدت فى كثير من أبواب العربية " . وهاك أمثلة على ذلك :

أ – قال ابن يعيش : " حذف خبر المبتدأ من قولك : لولا زيد خرج عمرو ، لكثرة الاستعمال حتى رُفِضَ ظهورُه ولم يجز استعماله " [5] .

ب – وقال : قد توسعوا فى الظروف بالتقديم والفصل وخصوها بذلك لكثرة استعمالها : وما حذف لكثرة الاستعمال " ياء " المتكلم ، عند الإضافة ، والتنوين من : هذا زيدُ بن عمرو ، وقولهم : أيش ، ولم أُبَلْ ، ولا أدرِ ، ولم يك ، وحذف الاسم فى : لا عليك ، أى لا بأس عليك ، ... وقولهم : الله لأفعلن ، بإضمار حرف الجرف ، قال سيبويه : جاز حيث كثر فى كلامهم ، فحذفوه تخفيفاً ، كما حذفوا " رب " . قال : " وحذفوا الواو كما حذفوا اللامين من قولهم : لاه أبوك ، حذفوا لام الإضافة واللام الأخرى ليخففوا الحرف على اللسان " . وقال ابن يعيش " : " الكلمة إذا كثر استعمالها جاز فيها من التخفيف ما لم يجز فى غيرها " [6] .

---

(1) لا يعرف .

(2) انظر أوضح المسالك ٢ / ٧٧ .

(3) انظر المغنى ٢ / ٦٩٣ – ٦٩٥ .

(4) الأشباه والنظائر ١ / ٢٦٦ – ٢٧٠ . (الطبعة المحققة) .

(5) شرح المفصل ١ / ٩٥ .

(6) الأشباه والنظائر ١ / ٣٣١ – ٣٣٢ (الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٤ بيروت) دون تحقيق ؛ وراجع شرح المفصل ١ / ٩٥ على سبيل المثال .

جـ – وقال أيضاً : " اعلم أن اللفظ إذا كثر فى ألسنتهم واستعمالهم آثروا تخفيفه ، وعلى حسب تفاوت الكثرة يتفاوت التخفيف ، ولما كان الْقَسَمُ مما يكثر استعماله ويتكرر دوره بالغوا فى تخفيفه من غير جهة ، فمن ذلك حذف فعل القسم نحو : بالله لأقومن أى أحلف ، وربما حذفوا المقسم به ، واجتزءوا بدلالة الفعل عليه نحو : أقسم لأفعلن ، والمعنى أقسم بالله ، ومن ذلك حذف الخبر من الجملة الابتدائية نحو : لعمرك ، وأيمن الله ، وأمانة الله ، فهذه كلها مبتدآت محذوفة الأخبار ...

ومن ذلك قولهم : لعَمْر الله ، فالَعْمر : البقاء ، والحياة ، وفيه لغات " عمر " بفتح العين وسكون الميم ، وبضم العين وسكون الميم ، وبضمهما ، فإذا جئت إلى القَسَم لم تستعمل منه إلا المفتوح العين ؛ لأنها أخف اللغات الثلاث ، والقسم كثير ، فاختاروا له الأخف " [1] .

د – قال ابن عصفور : " إنما بنيت " أينَ " على الفتح لكثرة الاستعمال إذ لو حركت بالكسر على أصل التقاء الساكنين لانضاف ثقل الكسر إلى ثقل الياء التى قبل الآخر ، وهى مما يكثر استعماله فكان ذلك يؤدى إلى كثرة استعمال الثقيل ...

ومما يبين لك أن كثرة الاستعمال أوْجَبَ فَتْحَ " أين " أنهم قالوا : جَيْرِ ، فحركوا بالكسر على أصل التقاء الساكنين ، واحتملوا ثقل الكسرة والياء ، لما كانت قليلة الاستعمال ؛ لأنها لا تستعمل إلا فى القسم وهى مع ذلك من نادر القسم " [2] .

هـ – نقل السيوطى فى الأشباة [3] عن ابن فلاح قوله : "... إنما وجب إضمار الفعل العامل فى المنادى وفى التحذير ؛ لأن الواضع تصور فى الذهن أنه لو نطق به لكثرة استعماله ، فألزمه الإضمار طلبا للخفة ؛ لأن كثرة الاستعمال مظنة التخفيف ، وأقام مقامه فى النداء حرفا يدل عليه فى محله " .

و – قال العكبرى : " يجوز حذف حرف القسم فى اسم الله من غير عوض ، ولا يجوز ذلك فى غيره ، ووجهه أن الشئ إذا كثر حذفه كذكره ؛ لأن كثرته تجريه مجرى المذكور ، ولذلك جاز التغيير والحكاية فى الأعلام دون غيرها ، وإنما سوغ ذلك الكَثْرَةُ " [4] .

---

(1) شرح المفصل ٩ / ٩٤ ، ٩٥ .

(2) شرح الجمل ٢ / ٣٣٦ ، ٣٣٧ .

(3) ١ / ٢٦٩ .

(4) السابق ١ / ٣٣٤ (الطبعة غير المحققة) .

وراجع إن شئت باب عقده ابن عصفور فى شرح الجمل بعنوان " ما يحذف منه التنوين لكثرة الاستعمال " [1] .

وانظر كذلك ما كتبه عن إضمار الفعل مع بعض المصادر لكثرة الاستعمال فأصبحت كالمثل [2] .

السادس : الضميمة أو الزيادة :

تسوغ الضميمة أحيانا الدخول فى قاعدة نحوية ، كما تكون أحيانا أخرى مخرجة للشئ عن حكمه .

من *الأول* : أنهم يسوغون وقوع جملة جواب الشرط إذا لم تصلح شرطا بزيادة تهيئها للجواب فيقرنونها بـ " قد ، أو لن ، أو ما ، أو حرف تنفيس " .

ومنه : أن الاسم المراد تثنيته أو جمعه إذا لم يستوف الشروط وأردت أن تثنيه أو تجمعه تضم إليه ضميمة توصل إليه المعنى المراد مثل " ذو ، أو بنت ، أو أخت ، أو ذوات " .

ومنه : أن اللفظ الذى لم يستوف شروط التعجب أو التفضيل تتوصل إلى التعجب منه والتفضيل بإحدى ضميمتين هما : أشد واشدد .

ومن *الثانى* : دخول " ما " الحرفية على " إن " وأخواتها يبطل عملها إلا " ليت " فيجوز فيها الوجهان .

ومنه : المضارع إذا ضمت إليه نون النسوة ، أو نون التوكيد المباشرة غيرت حكمه .

ومنه : كذلك المضارع إذا أسند إليه ألف الاثنين ، أو واو الجماعة ، أو ياء المخاطبة أعرب بالعلامات الفرعية .

ومنه : الممنوع من الصرف إذا اتصلت به " ال " ، أو أضيف ، يعود إلى أصله من الجر بالكسرة .

ومنه : " زال " الفعل التام ، إذا ضم إليه نفى أو شبهه أصبح ناقصا وتغير حكمه .

وكذلك " دام " تامةً ، إذا لحقتها " ما " المصدرية الظرفية ، أصبحت ناقصة وأخذت حكم الفعل الناقص .

ومنه : " عن ، وعلى " يتحولان إلى الاسمية إذا سبقتا بـ " من " الجارة .

---

(1) ٢ / ٤٤٧ - ٤٤٨ .

(2) شرح الجمل ٢ / ٤٢١ .

السابع : التكرار :

المنادى المفرد العلم يبنى على الضم ويسوغ نصبه إذا تكرر أو وصف بـــ : ابن " .

و " بين " لا تضاف إلى غير متعدد ، وأما قوله – تعالى – حكاية عن الخضر (هـــذا فراق بينى وبينك) [1] ففيه إضافة " بين " إلى غير المتعدد سوغها تكريرها بالعطف " [2] .

- لا النافية للجنس إذا تكررت جاز فيها الإلغاء .

الثامن : الفائدة :

- تكلم النحاة على الابتاء بالنكرة فكانوا بين مُقِلٍّ ومكثر حتى أوصل بعضهم المواضع الـــتى يسوغ وقوع النكرة فيها مبتدأ إلى ثمانيةٍ وأربعين موضعاً .

قال ابن الدهان [3] : " إذا حصلت الفائدة فأخبر عن أى نكرة شئت ؛ لأن الغـــرض إفادة المخاطب فإذا حصلت جاز الحكم سواء تخصص المحكوم عليه بشـــئ أَوْلا " [4] . وهـــذا مذهب سيبويه [5] .

ومنهم من قال : الضابط فى جواز الابتداء بالنكرة قربها من المعرفة لا غـــير ، وفســـر قربها بأحد شيئين : إما باختصاصها كالنكرة الموصوفة ، أو بكونها فى غاية العموم كقولنا : تمـــرة خير من جرادة .

وعلى هذا الضابط فلا حاجة لنا بتعداد الأماكن التى بلغت نيفا وأربعين كما أسلفت ، ومـــمَّنْ عددها السيوطى [6] .

التاسع : الجوار :

عقد له ابن جنى بابا فى الخصائص [7] ، وجعله على ضربين :

أحدهما : تجاوز الألفاظ ، والآخر : تجاور الأحوال ، ولخصه ابن هشام فى المغنى [8]

---

(1) ٧٨ الكهف .

(2) تفسير الجلالين ٣٩٢ .

(3) سعيد بن المبارك ، توفى بالعراق سنة ٥٦٩ هـ على الراجح . إنباه الرواة ٢ / ٤٧ ، البغية ١ / ٥٨٧ .

(4) الإرشاد للكيشى ١١٢ .

(5) الكتاب ١ / ٢٢ ، ٢٦ .

(6) راجع الأشباه والنظائر ٢ / ٤٥ – ٥٤ .

(7) ٣ / ٢١٨ – ٢٢٧ .

(8) ٢ / ٦٨٢ – ٦٨٥ .

بزيادة ونقص ، وعرضه السيوطى فى الأشباه [1] ملخصاً عنهما ، وحسبى منه هنا بعض الأمثلة الدالة على كونه مسوغاً نحويا :

فمن تجاوز الألفاظ قول الحق تبارك وتعالى : يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤسكم وأرجلكم إلى الكعبين [2] . فيمن قرأ بخفض [3] " أرجلكم " عطفا على أيديكم ، إذ الأرجل مغسولة لا ممسوحة .

ومنه : قوله – تعالى – : (وحور عين) [4] فيمن جرَّها [5] ، فإن العطف على " ولدانٌ مخلدونٌ " [6] . بالرفع :

وقول العرب " هذا جحر ضَبَّ خربٍ " [7] .

ومن تجاوز الأحوال ، قولهم : " أحسنت إليه إذ أطاعك " فَمِنْ شرط الفعل إذا نصب ظرفا أن يكون واقعا فيه ، أو فى بعضه ، كقولك : صمت يوماً ، وسرت فرسخاً ، وليس الأمر كذلك فى المثال المذكور ، فنحن نعلم أنه لم يُحْسَن إليه إلا بعد الطاعة ، ومع ذلك عمل الإحسان " فى " إذ " وذلك أنه لما كان الثانى مُسَبَّباً عن الأول ، وتاليا له ، واقتربت الحالان ، وتجاوز الزمانان – صار الإحسان كأنه إنما هو والطاعة فى زمان واحد ، فعمل الإحسان فى الزمان الذى يجاور وقته [8] .

ومثله : " لما شكرنى زرته ، ولما استكفانى كفيته ، وزرته إذ استزارنى ، وأثنيت عليه حين أعطانى ، وإذا أتيته رحَّب بى ، قال ابن جنى : " ولما اطرد هذا فى كلامهم ، وكثر على ألسنتهم ، وفى استعمالهم تجاوزوه ، واتسعوا فيه إلى ما تناءت حالاه ، وتفاوت زماناه ، وذلك كأن يقول رجل بمصر فى رجل بخراسان : لما ساءت حاله حسنتها ، ولما اختلت معيشته عمرتها ، ولعله أن يكون بين هاتين الحالين السنة والسنتان " [9] .

---

(1) ١ / ١٤٧ – ١٤٩ .

(2) ٦ المائدة .

(3) ومنهم ابن كثير المكى وأبو عمرو البصرى وشعبة ، وحمزة . انظر النشر ٢ / ٢٥٤ والوافى فى شرح الشاطبية ٢٥١ .

(4) ٢٢ الواقعة .

(5) الأخوان (حمزة والكسائى) النشر ٢ / ٣٨٣ ، الوافى ٣٦٧ .

(6) ١٧ الواقعة .

(7) انظر الكتاب ١ / ٣١٧ ، والغرر ٣١٣ .

(8) عن الخصائص ٣ / ٢٢٢ بتصرف .

(9) السابق ٣ / ٢٢٣ .

ثم قال : " وعلى هذا يتوجه عندى قول الله – سبحانه – ولن ينفعكم اليوم إذ ظلمتم أنكم فى العذاب مشتركون [1] وذلك أن تجعل " إذْ " بدلا من قول (اليوم) وإلا بقيت بلا ناصب .

وجاز إبدال " إذ " وهو ماضٍ فى الدنيا من قوله (اليوم) وهو حينئذٍ حاضر فى الآخرة ؛ لما كان عدم الانتفاع بالاشتراك فى العذاب إنما هو مسبب عن الظلم ، وكانت أيضا الآخرة تلى الدنيا بلا وقفة ولا فصل ، صار الوقتان على تباينهما وتنائيهما كالوقتين المقترنين الدانيين المتلاصقين ، نحو : أحسنت إليه إذ شكرنى ، وأعطيته حين سألنى ، وهذا أمر استقر بينى وبين أبى علىَ – رحمه الله – مع المباحثة " [2] .

وإنما جاء هذا النحو فى الزمان دون المكان ؛ لأن كل جزء من الزمان لا يجتمع مع جزء آخر منه ، وإنما يلى الثانى الأول عاقبا له ، وعوضا منه ، بخلاف الأمكنة ، فهى موجودة فى الوقت الواحد .

ويرى الدكتور فهمى النمر أن مواضه المجاورة فى القرآن الكريم جاوزت ألف موضع [3] .

العاشر : العدل

قيد النحاة جواز منع الصرف بتوافر علتين أو علة واحدة تقوم مقامهما ، وقد وجدنا العرب استعملت أسماء ممنوعة مثل : عمر ، ذرح ، زفر ، سحر ، وحذام ، وقطام ، وغيرها ، ولا سبب فيها سوى العلمية ، ولما كانت لا تقوم مقام العلّتين ، تمحل النحاة علة أخرى ؛ فقدروا العدل لإمكانه دون غيره ، وإذا حققته فليس بشئ ، وإنما هو مسوغ لإيقاع الصرف على ما لم يجتمع فيه علتان مما هى شرط فيه [4] .

الحادى عشر : البعد عن الإطالة :

سوغ النحاة أحياناً الإعراض عما هو لازم الذكر بقصد التقصير والبعد عن الإطالة ، وذلك للاستغناء عن المحذوف بغيره :

---

(1) ٣٩ الزخرف .

(2) الخصائص ٣ / ٢٢٤ .

(3) ظاهرة المجاورة ص ٩ – ١٧ .

(4) انظر غرر الدرر ١ / ٢٦٧ – ٢٧٠ .

فالتزموا حذف الخبر بعد ما هو نص فى القسم لطول الكلام بالجواب ؛ هذا ما عليه الجمهور [1] . كذلك يلاحظ أن نون التثنية والجمع تحذف عند الإضافة ، وهى قاعدة مطردة ولكنها حذفت لغير إضافة كما هو الحال مع الوصف العامل مثل : " الضاربا زيداً " بنصب " زيد " على المفعولية ، أثبت هذا الحذف ابن هشام وجعل مسوغه تقصير الصلة .

قال : " حذف نونى التثنية والجمع ... ، يحذفان للإضافة ، ولتقصير الصلة ؛ نحو : " الضاربا زيدا ، والضاربو عمرا " [2] .

ولا شك أن تقصير الكلام عند العربى الأول كان هدفا يسعى إليه فى كل محاوراته متى أفاد اللفظ لمعنى المراد .

ولقد سمعت بعض قبائل بادية الجزيرة يحذفون آخر الأسماء نهجا على قاعدة الترخيم عند الأوائل ، فيقولون : هذا موس ، وهذا جاب ، وهذا أحم ، فى " موسى ، وجابر ، وأحمد ؛ وهكذا ... " .

الثانى عشر : المبالغة :

تدخل اللام مع " إن " المكسورة الهمزة ومعناهما التوكيد ، قال ابن يعيش : " فإن قيل : فقد قررتم أنهم لا يجمعون بين حرفين بمعنى واحد ، فكيف جاز الجمع بينهما ههنا ؟ وما الداعى إلى ذلك ؟ .

قيل : إنما جمعوا بينهما مبالغة فى إرادة التأكيد ، وذلك إنا إذا قلنا : إن زيدا قائم ، فقد أخبرنا عنه بالقيام مؤكدا ، كأنه فى حكم المكرر ، نحو : زيد قائم زيد قائم ؛ فإن أثبت باللام كان كالمكرر ثلاثا ، فحصلوا على ما أرادوا من المبالغة فى التأكيد وإصلاح اللفظ بتأخيرها إلى الخبر ... " [3] .

الثالث عشر : الحمل على المعنى وترك اللفظ :

عقد ابن جنى فصلا فى كتابه الخصائص للكلام على الحمل على المعنى واستهله بقوله : " اعلم أن هذا الشرح [4] غور من العربية بعيد ، ومذهب نازح فسيح ، قد ورد به القرآن ، وفصيح الكلام منثورا ومقطوما ... " [5] .

---

(1) انظر الرضى ٢ / ٣٣٦ ، وابن يعيش ١ / ٩٥ .

(2) المغنى ٢ / ٦٤٣ .

(3) شرح المفصل ٨ / ٦٣ .

(4) أى : النوع .

(5) ٢ / ٤١١ .

وقال ابن الأنبارى " [1]... والحمل على المعنى كثير فى كلامهم " [2].

وساق ابن جنى أمثلة وشواهد على هذه الظاهرة ثم قال "... والحمل على المعنى واسع فى هذه اللغة جدا " .

وقد أشار إليه الزمخشرى [3] فى الكشاف بقوله " ... وهذا من ميلهم مع المعنى والإعراض عن اللفظ جانبا ، وهو باب جليل من علم العربية ... " [4].

إن مخالفة اللفظ للمعنى أمر مشهود فى لغتنا الجميلة ، وإن كان الأصل مطابقة اللفظ للمعنى .

يقول ابن النحاس : " اللفظ إذا احتيج فى فهم معناه إلى إعمال فكر كان أبلغ ، وآكد مما إذا لم يكن كذلك ؛ لأن النفس حينئذ تحتاج فى فهم المعنى إلى فكر وتعب ، فتكون أكثر كلفا وضنة مما إذا لم تتعجب فى تحصيله... ، فكان فى مخالفة المعنى للفظ من المبالغة ما لا يحصل باتفاقهما ، فخالفنا لذلك ... " [5].

ولكن إذا أمكن الحمل على اللفظ والحمل على المعنى بدئ بالحمل على اللفظ ؛ لأنه هو المشاهد المنظور إليه ، وأما المعنى فخفى راجع إلى مراد المتكلم ، فكانت مراعاة اللفظ والبداءة به أولى ، واللفظ متقدم على المعنى ؛ لأنك أول ما تسمع اللفظ ، فتفهم معناه عقبه ، فاعتبر الأسبق .

وقد يتعين الحمل على المعنى كما فى قوله تعالى : وهو معكم أين ما كنتم [6] أى بالعلم والقدرة ، قال الثورى المعنى : " علمه معكم " ، وهذه آية أجمعت الأمه على هذا التأويل فيها ، وأنها لا تحمل على ظاهرها من المعية بالذات . وخذ أمثله على هذا المسوغ اللطيف ، منها : —

قال الله — تبارك وتعالى — : فلما فصل طالوت بالجنود ، قال إن الله مبتليكم بنهر فمن شرب منه فليس منى ومن لم يطعمه فإنه منى إلا من اغترف غرفة بيده فشربوا منه إلا قليلا منهم... [7].

---

(1) أبو البركات عبد الرحمن بن محمد ، توفى ببغداد سنة ٥٧٧ هـ . البغية ٢ / ٨٦ .

(2) الإنصاف ٢ / ٧٦٣ .

(3) محمود بن عمر الخوارزمى ، توفى سنة ٥٣٨ هـ ، البغية ٢ / ٢٧٩ .

(4) أنظر : الكشاف ١ / ٣٨١ .

(5) الأشباه ١ / ٦٤ .

(6) ٤ الحديد .

(7) ٢٤٩ البقرة .

فقوله : " إلا قليلا " قرئ فى المشهور بالنصب ، وقرأ عبد الله وأُبَىّ بالرفع ، وذلك اعتداداً بمسوغ الميل مع المعنى ؛ لأن الكلام موجب لفظا ، منفى معنى ، إذا هو فى قوة : لم يطيعوه إلا قليلا منهم ؛ فيجعل تابعاً لما قبله فى الإعراب .

قال الزمخشرى : " وهذا من ميلهم مع المعنى والإعراض عن اللفظ جانبا ، وهو باب جليل من علم العربية ؛ فلما كان معنى "فشربوا منه "فى معنى : فلم يطيعوه " حُمِلَ عليه " [1] .

ومنه قوله – تعالى – : ومن يُوَلِّهم يومئذٍ دُبُرَه إلا متحرفا لقتال أو متحيزا إلى فئة فقد باء بغضب من الله ومأواه جهنم وبئس المصير [2] .

فـ " متحرفاً " حال ، و " إلا " ملغاة ، فيكون الاستثناء هنا مفرغاً جاء فى الإيجاب ، وهذا خلاف ما قرروه : أن المفرغ لا يدخل فى الإيجاب مطلقاً ، لكن سوغه هنا الحمل على المعنى ، فالشرط فى الآية فى معنى النهى ، أى لا تولوا الأدبار إلا متحرفين .

وقيل : النصب على الاستثناء من المولِّين ، أى : (ومن يولهم إلا رجلاً منهم متحرفا أو متحيزاً...) [3] .

ومن المفرغ قوله – تعالى – : (يريدون أن يطفئوا نور الله بأفواههم ويأبى الله إلا أن يتم نوره ولو كره الكافرون) [4] .

والظاهر وروده فى الإيجاب ، فحمل على النفى ، لأن " يأبى " بمعنى : لا يريد [5] .

ومن الاستثناء المفرغ فى الإيجاب نحو : وإنها لكبيرة إلا على الخاشعين [6] . وذلك لما كان المعنى : وإنها لا تسهل إلا على الخاشعين [7] .

ومما حمل على المعنى قوله تعالى :أو لم يروا أن الله الذى خلق السموات والأرض ولم يعى بخلقهن بقادر على أن يحى الموتى بلى إنه على كل شئ قدير [8] .

---

(1) الكشاف ١ / ٣٨١ .

(2) ١٦ الأنفال .

(3) انظر يس على التصريح ١ / ٣٤٨ ، والكشاف ٢ / ١٤٩ ، والدر المصون ٥ / ٥٨٥ .

(4) ٣٢ التوبة .

(5) انظر : أوضح المسالك ٢ / ٢٥٣ .

(6) ٤٥ البقرة .

(7) انظر المغنى ٢ / ٦٧٦ .

(8) ٣٣ الأحقاف .

فقوله : (أو لم يروا أن الله) فى معنى (أو ليس الله) لأن الباء لا تدخل فى خبر " أنَّ " والمعنى المحمول عليه قد وَرَدَ مصرحاً به فى آية أخرى فى قوله – تعالى – أو ليس الذى خلـــق السموات والأرض بقادر على أن يخلق مثلهم بلى وهو الخلاق العليم [1] .

ومنه : قوله – تعالى – : (وهو الذى فى السماء إله) [2] تعلق الجار والمجرور بـــ " إله " مع أنه اسم ؛ لتأوله بمعنى " معبود " [3] .

ومنه قول أبى كبير الهذلى [4] :

ما إن يَمَسُّ الأرضَ إلا منكبٌ منه وحرفُ الساقِ طَيَّ المحمل [5]

قال سيبويه : " صار " ما إن يَمَسُّ " بمنزلة : " له طى " لأنه إذا ذكر عرف أنه طيان " [6] .

ومنه تأنيث المذكر ، حكى الأصمعى [7] عن أبى عمرو [8] : أنه سمع رجلاً من أهـــل اليمن يقول : " فلان لغوب جاءته كتابى فاحتقرها " فقلت له : أتقول : جاءته كتابى ؟ فقـال : نعم ، أليس بصحيفة ، قلت : فما اللغوب ؟ قال : الأحمق [9] .

ومنه قراءة من قرأ (تلتقطه بعض السيارة) [10] وقولهم : " ما جـــاءت حـاجتك " وقولهم : " ذهبت بعض أصابعه " أنث ذلك لما كان بعض السيارة سيارةً فى المعـــنى ، وبعـض الأصابع إصبعاً ، ولما كانت " ما " هى الحاجة فى المعنى .

ومنه قول الشاعر [11] :

أتهجر بيتا بالحجاز تَلَفَّعَتْ به الخوف والأعداء من كل جانب [12]

ذهب بالخوف إلى المخافة " [13] .

---

(1) ٨١ سورة يس ، وانظر أوضح المسالك ١ / ٣٠٠ .

(2) ١٨٤ الزخرف .

(3) الجواب السامى ٦٤ / أ .

(4) عامر بن الحليس من سعد بن هذيل ، قيل : أدرك الإسلام وأسلم . الشعر والشعراء ٢٥٧ .

(5) شرح أشعار الهذليين ٣ / ١٠٧٤ .

(6) عبد الملك بن قريب الباهلى توفى سنة ٢١٦ هـ تقريباً . انظر الفهرست ١ / ٥٥ ، ونزهة الألباء ١٥٠ .

(7) زبان بن العلاء البصرى وفاته فى سنة ١٥٤ هـ . انظر نزهه الألباء ٣١ .

(8) الكتاب ١ / ١٨٠ .

(9) الأشباه والنظائر ١ / ١٨٥ .

(10) ١٠ سورة يوسف .

(11) قيل : النابغة الذبيانى .

(12) فى ديوانه ص ٩ بيت قريب منه ولا شاهد فيه .

(13) الخصائص ٢ / ٤١٥ .

ومنه تذكير المؤنث ، قوله [1] :

فلا مزنةٌ ودقت ودقها ولا أرض أبقل إبقالها

ذهب بالأرض إلى الموضع والمكان .

ومنه قوله – عز وجل – : فلما رأى الشمس بازغة قال هذا ربى [2] .

أى : هذا الشخص أو هذا المرئى ونحوه .

وكذلك قوله – تعالى – : فمن جاءه موعظة من ربه [3] لأن الموعظة والوعظ واحد ، وعليه قول الحطيئة [4] :

ثلاثة أنفسٍ وثلاث ذَوْدٍ لقد جار الزمان على عيالى

ذهب بالنفس إلى الإنسان فذكر [5] .

وأمثلة الحمل على المعنى كثيرة جداً ، مما دعا ابن جنى إلى قوله " وباب الحمل على المعنى بحر لا يُنْكَش [6] ، ولا يُفْتَج [7] ، ولا يُؤْبَى [8] ، ولا يُفَرَّض [9] ، ولا يغضغض [10] ، وقد أرينا وجهه ، ووكلنا الحال إلى قوة النظر وملاطفة التأول [11] .

ومنه باب واسع لطيف ظريف يعرف بالتضمين .

وهو اتصال الفعل بحرف ليس مما يتعدى به ؛ لأنه فى معنى فعلٍ يتعدى به ؛ كقوله : أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم [12] لما كان فى معنى " الإفضاء " عداه بـ " إلى " .

ومثله قول الفرزدق :

كيف ترانى قاليا مِجَنىٌ أضرب أمرى ظهره للبطن

---

(1) عامر بن جوين الطائى ، من أشرافهم ، شاعر فارس . الخزانة ١ / ٢٤ .

(2) ٧٨ الأنعام .

(3) ٢٧٥ البقرة .

(4) جرول بن أوس العبسى توفى ٤٥ هـ تقريباً . الشعر والشعراء ١١٠ ، والخزانة ١ / ٤٠٩ .

(5) الخصائص ٢ / ٤١٢ .

(6) لا ينزف وينتهى ماؤه .

(7) لا يبلغ غوره .

(8) لا ينقطع .

(9) لا ينزح .

(10) لا ينقص .

(11) الخصائص ٢ / ٤٣٥ .

(12) ١٨٧ البقرة .

قد قتل الله زياداً عنى

لما كان معنى " قد قتله " " قد صرفه " عدّاه بـــ " عن " .

وكذلك لما كان " هل لك فى كذا " ؟ بمعنى " أدعوك إليه " جاز أن يقال : أدعـــوك إلى أن تزكى ، ومنه قول الأعشى : [1]

سبحان من علقمة الفاخِر [2]

علق حرف الجر بـــ " سبحان " وهو علم ، لما كان معناه : براءةً منه .

وكذلك قوله – تعالى – : يا أيها الرسول لا يحزنك الذين يسارعون فى الكفـــر مـــن الذين قالوا آمنا بأفواههم ولم تؤمن قلوبهم ومن الذين هادوا سماعون للكذب سمـــاعون لقـــوم آخرين [3] . فقوله " سماعون للكذب " اللام فيـــه لام " كـــى " أى : يســـمعون أخبـــاركم وأحاديثكم ليكذبوا فيها بالزيادة والنقص والتبديل ، أو زائدة لتقوية العامل لكونـــه فرعـــاً فى العمل .

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية [4] : " والصواب أنها لام التعدية ، مثل قوله : " سمع الله لمن حمده " فالسماع مضمن معنى القبول ، أى قابلون للكذب ، ويسمعون من قوم آخريـــن لم يأتوك ويطيعونهم ، فيكون ذما لهم على قبول الخبر الكاذب ، وعلى طاعة غيره مـــن الكفـــار والمنافقين ... " [5] .

ويظهر لى أن ابن جنى يقف من مسألة التضمين بين بين ؛ وكأنه يجيز القول بتنـــاوب الحروف أحياناً [6] ، أما شيخ الإسلام ابن تيمية فيجزم بالتضمين قولاً واحداً ، وغلط من جعـــل بعض الحروف يقوم مقام بعض [7] وسار على هذا النهج فى تفسير آيات القرآن الكـــريم فـــأبدع وأقنع .

---

(1) ميمون بن قيس الوائلى توفى سنة ٧ هـــ يعرف بصناجة العرب . الشعر والشعراء ٧٩ ، الأغانى ٨ / ٧٧ .

(2) كذا جاء البيت فى الخصائص ٣ / ٤٣٥ ، والأشباة ١ / ١٨٩ ، ونصه فى الديوان ١ / ١٤١ :

دعها فقد أعذرت فى حبها واذكر خنا علقمة الفاجر (ولا شاهد فيه على هذه الرواية) .

(3) ٤١ المائدة .

(4) أحمد تقى الدين بن عبد الحليم الحرانى ، له شهرة واسعة ومؤلفات كثيرة نافعة ، تـــوفى ٧٢٨ هـــ . الـــدرر الكامنة ١ / ١٤٤ .

(5) التفسير الكبير ٤ / ٩٧ ، وانظر الدر المصون ٤ / ٢٦٧ .

(6) انظر الخصائص ٢ / ٣٠٦ ، ٢ / ٣٠٨ ، ولولا خشية الإطالة لسقت كلامه .

(7) انظر التفسير الكبير ٢ / ٢٠٥ ، ٢٠٦ .

والتضمين مدار خلاف بين البصريين والكوفيين ، وقد فصل القول فى ذلك أحد المعاصرين [1] فى دراسة شيقة ولكنه أبعد النجعة عندما جعل ذلك من قبيل دلالة اللفظ الواحد على معنى فأكثر ، من غير حاجة إلى تضمين .

ومما جاء من الحروف فى موضع غيره على نحوٍ مما ذكرناه قوله [2] :

إذا رضيت على بنو قشيرٍ لَعَمْرُ الله أعجبنى رضاها [2]

أراد : عنى . ووجهه أنما إذا رضيت عنه أحبته وأقبلت عليه . فلذلك استعمل " على " باعتبار هذا المعنى . أو لأنه لما كان " رضيت " ضد " سخطت " عَدَّى رضيت " بـ " على " حملا للشئ على نقيضه ، كما يحمل على نظيره .

قال ابن جنى : " وجدت فى اللغة من هذا الفن شيئاً كثيراً لا يكاد يحاط به ، ولعله لو جمع أكثره لا جميعه – لجاء كتاباً ضخماً ، وقد عرفت طريقه ، فإذا مَرَّ بك شئ منه فتقبله ، وآنس به ، فإنه فصل من العربية لطيف ، حسن يدعو إلى الأنس بها والفقاهة فيها " [4] .

ولا شك أن الحمل على المعنى دليل قوى على أن النحو لا يقف عند الألفاظ وحركاتها ، بل يراعى المعانى حتى إنه قد يتجاهل اللفظ وينبذه ويعتد بالمعنى ويبنى عليه .

الرابع عشر : القلب :

قال ابن هشام : " القاعدة العاشرة من فنون كلامهم القلب وأكثر وقوعه فى الشعر كقول حسان [5] – رضى الله عنه – :

كان سبيئة من بيت رأس يكون مزاجها عسل وماء [6]

فيمن نصب المزاج ، فجعل المعرفة الخبر والنكرة الاسم ... والأولى رفع المزاج ونصب العسل ... " [7] .

ومنه قول عروة بن الورد [8] :

---

(1) د. محمد حسن عواد فى كتابه تناوب حروف الجر فى لغة القرآن .

(2) القحيف العقيلى .

(3) انظر الخصائص ٢ / ٣١١ ، ٣٨٩ ؛ والإنصاف ٢ / ٦٣٠ ، والمغنى ١ / ١٤٣ ، والأشمونى ٢ / ٢٢٢ .

(4) الخصائص ٣ / ٣١٠ ، ٤٣٥ ، وانظر الأشباه ١ / ١٨٧ – ١٨٩ ، والمغنى ٢ / ٦٨٥ – ٦٨٦ .

(5) ابن ثابت .

(6) ديوانه ص : ٨ .

(7) المغنى ٢ / ٦٩٥ .

(8) ابن زيد العبسى ، يلقب عروة الصعاليك : شاعر جاهلى . انظر الأغانى ٣ / ٧٣ ، والشعر والشعراء ٢٦٠

فَدَيْتُ بنفسِه ومَالِى وما ألوكَ إلاَّ ما أطِيقُ [1]

ومنه فى الكلام قولك : " أدخلت القلنسوة فى رأسى " و " عرضت الناقة على الحوض " و " عرضتها على الماء " قاله الجوهرى ، وجماعة منهم السكاكى والزمخشرى وابن هشام [2] .

وجعل منه قوله – تعالى – : ويوم يعرض الذين كفروا على النار [3] .

وقال ثعلب فى قوله – تعالى – : ثم فى سلسلة ذرعها سبعون ذراعا فاسلكوه [4] إن المعنى اسلكوا فيه سلسلة .

وقيل : إن منه وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا بياتا أوهم قائلون [5] . أى : وكم من قرية جاءها بأسنا فأهلكناها ، وقوله : ثم دنا فتدلى [6] أى : ثم تدلى فدنا ، والأولى أنه عبر بالفعل عن إرادته أى : أردنا إهلاكها ، وأراد الدنو من محمد عليه الصلاة والسلام ، فتدلى فتعلق فى الهواء .

ونقل الجوهرى فى : فكان قاب قوسين [7] أن أصله : قابى قوس فقلبت التثنية بالإفراد ، وهو حسن إن فسر القاب بما بين مقبض القوس وسيتها أى طرفها ، ولها طرفان فله قابان ، ونظيرة قول ابن الأعرابى :

إذا أحسن ابن العم بعد إساءة فلست لشرى فعله بحمول

أى فلست لشر فعليه [8] .

الخامس عشر : التقارض :

من ملح كلامهم تقارض اللفظين فى الأحكام ولذلك أمثلة :

١ – إعطا " غير " حكم " إلا " فى الاستثناء بها نحو :

لا يستوى القاعدون من المؤمنين غير أولى الضرر [9] فيمن نصب " غير " وإعطاء " إلا " حكم

---

(١) آلوك : أعطيك . وانظر المغنى ٢ / ٦٩٦ ، وشرح أبياته للبغدادى ٨ / ١٢٠ .

(٢) المغنى ٢ / ٦٩٦ .

(٣) ٢٠ الأحقاف .

(٤) ٣٢ الحاقة .

(٥) ٤ الأعراف .

(٦) ٨ النجم .

(٧) ٩ النجم .

(٨) راجع المزيد من الأمثلة على القلب فى المغنى ٢ / ٦٩٥ – ٦٩٧ ، والأشباه ١ / ٢٦٤ – ٢٦٥ .

(٩) ٩٥ النساء .

غير فى الوصف بما نحو : لو كان فيهما الهة إلا الله لفسدتا فسبحان الله رب العرش عما يصفون [1] .

٢ – إعطاء " أن " المصدرية حكم " ما " المصدرية فى الإهمال كقوله [2] :

أنْ تقرآن على أسماء ويحكما منّى السَّلام وأنْ لا تشعرا أحدا [3]

" أن " الأولى مهملة ، وليست مخففة من الثقيلة ، بدليل " أن " المعطوفة عليها .

وإعمال " ما " حملاً على أن كما روى من قوله – صلى الله عليه وسلم – :

" كما تكونوا يولى عليكم " [4] .

٣ – إعطاء " إنْ " الشرطية حكم " لو " فى الإهمال كما فى الحديث " فإنك إن لا تراهُ فإنه يراك " [5] وإعطاء " لو " حكم " إن " فى الجزم كقولها [6] :

لو يَشأْ طارَ ذو مَيْعَةٍ لا حقُ الآطال نَهْدٌ ذو خُصَلْ [7]

٤ – إعطاء " إذا " حكم " متى " فى الجزم بها كقوله [8] :

استغن ما أغناك ربك بالغنى وإذا نصبْك خصاصةٌ فَتَجَمَّلِ [9]

وإهمال " متى " حكما لها بحكم " إذا " كقول عائشة رضى الله عنها " وأنه متى يقوم مقامك لا يُسْمِع الناس " [10] .

---

(١) ٢٢ الأنبياء .

(٢) لا يعرف .

(٣) انظر الإنصاف ٢ / ٥٦٣ ، والرضى ٢ / ٢١٧ ، وابن يعيش ٧ / ١٥ ، ٨ / ١٤٣ ، ٢ / ٥٥٩ .

(٤) أخرجه السيوطى فى الجامع الصغير ٥ / ٤٧ .

(٥) أخرجه ابن ماجه بلفظه عن أبى هريرة ، كما أخرجه بلفظ " فإنك إن لم تراه " بإهمال " لم " عن عمر بن الخطاب . السنن ١ / ١٤ .

(٦) امرأة حارثية .

(٧) الميعة : النشاط ، وأول جرى الفرس . الآطال : الخواصر . لاحق الآطال أى : لصقت إطله بأختها من الضمر . والنهد : الجسيم المشرف . انظر : المغنى ١ / ٢٧١ ، والرضى ٢ / ٣٩٠ ، والجنى الدانى ٢٨٧ ، وشرح أبيات المغنى ٥ / ١٠٥ .

(٨) عبد قيس بن خفاف البرجمى ، شاعر جاهلى ، قيل أدرك الإسلام ، وهو الراجح عندى ، لأنه فى أثناء القصيدة يوصى بالتقوى وبعض المعانى الإسلامية . انظر شرح أبيات المغنى ٢ / ٢٢٧ .

(٩) انظر المفضليات ٣٨٤ ، و المغنى ١ / ٩٣ ، وشرح أبياته ٢ / ٢٢٢ .

(١٠) من حديث أخرجه ابن ماجه فى سننه ١ / ٢٢٣ ، كما أخرجه البخارى فى صحيحه ١ / ١٦٥ ، بلفظ لا شاهد فيه .

٥ – إعطاء " لم " حكم " لن " فى عمل النصب ؛ وشاهده قراءة " ألم نشرح " [١] . وإعطاء " لن " حكم " لم " فى الجزم كقوله [٢] :

لن يخب الآن من رجاك وقد حرك من دون بابك الحلقة [٣]

بكسر الباء .

٦ – إعطاء " ما " النافية حكم " ليس " فى الإعمال ، وهى لغة أهل الحجاز نحو : " ما هـذا بشراً " [٤] وإعطاء " ليس " حكم " ما " فى الإهمال عند انتقاض النفى بـــ " إلا " كقولهم : " ليس الطيبُ إلا المِسْكُ " وهى لغة بنى تميم .

٧ – إعطاء عسى حكم لعل فى العمل ، كقوله :

تقول بنتى قد أنا أنا كا يا أبتا علك أو عساكا .

وإعطاء " لعل " حكم " عسى " فى اقتران خبرها بـــ " أنْ " ومنه الحديث : " فلعـــل بعضكم أن يكون ألحن بحجته منْ بَعْضٍ " [٥] .

٨ – إعطاء " الحسن الوجه " حكم " الضارب الرجل " فى النصب ، وإعطـــاء " الضـــارب الرجل " حكم " الحسن الوجه " فى الجر [٦] .

---

(١) سورة الشرح ، والقراءة شاذة لأبى جعفر المنصور . والكشاف ٤ / ٢٦٦ ، والمحتسب ٢ / ٣٦٦ .

(٢) أى قول أحد الأعراب .

(٣) انظر المغنى ٢ / ٦٩٨ ، والصبان ٣ / ٢٧٨ ، وشرح أبيات المغنى ٥ / ١٦١ .

(٤) ٣١ يوسف .

(٥) من حديث أخرجه ابن ماجه فى السنن ٢ / ٤٠ ، عن أبى هريرة .

(٦) عن المغنى ٢ / ٦٩٧ – ٧٠٠ بتصرف .

خاتمة البحث و نتائجه :

لقد خرج البحث بخمسة عشر مسوغاً خالفت القواعد النحوية ، وأجملها فيما يأتى :

الأولى : الضرورة وذكرت من أمثلتها صرف ما لاينصرف ، وترك صرف مـــا لا ينصـــرف ، وتنوين الاسم المبنى فى النداء ، وإثبات حرف العلة فى الموضع الذى يجب حذفه فيـــه فى سعة الكلام ، إجراء للمعتل مجرى الصحيح ، وذلك فى الأسماء والأفعال .

الثانى : المشابهة أو الحمل على النظير ، وذلك كمنع الاسم من الصرف إذا أشبه الفعل ، وبنـــاء الاسم إذا أشبه الحرف شبهاً وضعيا أو معنويا أو استعماليا أو افتقاديا وإعراف الفعـــل المضارع لشبهه بالاسم ، وإعمال اسم الفاعل لشبهه بالفعل المضارع ، وإعراب الأسمـــاء الستة حملا على المثنى والجمع ، وإعراب "كلا " و "اثنان " بالحروف حملا على المثـــنى ، وإعراب " أولو " و " عشرون " وأخواته بالحروف للتشبيه بالجمع معنى للدلالة علـــى الأفراد ، ولفظا لوجود ما يصلح للإعراب فى الآخر ، وإعمال كان وأخواتها عمل فعـــل حملاً عليها لأنها أشبهتها فى اللفظ ، وإعمال "لا" و "ما" النافيتين فى لغة أهـــل الحجـــاز لأنهما أشبهتا "ليس" ، وإضافة "حيث" من ظروف المكان الى الجملة مع التشبيه بـــ "إذ " و"إذا " فى الزمان من جهة إبهامها ، وإهمال "أن " المصدرية مظهرة تشبيها لها بـــ "مـــا" لأنها تكون مع الفعل بعدها بمنزلة المصدر ، وعلم الاسم الجامد فى التمييز لأنه أشبه اســـم الفعل فى كون كل منهما طالبا لما بعده ، واشتمالهما على ما به تمام الاسم وهو التنوين ، وكون كل منهما اسما ، أو عمل لشبهه بـــ"أفعل التفضيـــل " ، وإعمـــال "لا" النافيـــة للجنس عمل " إن " لمشابهتها من عدة أوجه ذكرت فى ثنايا البحث ، وإعمال "ما" عمل "ليس" من وجهين ذكرا أيضا فى ثنايا البحث ، وحمل "إلا " الأستثنائية " على " غير " فى مغايرة ما بعدها لما قبلها ذاتا أو صفة .

وخطا ابن جنى بهذا المسوغ خطوة أوسع حين جعل منه ما يراه العامل الذى يوثق بعلمه ويحسن استنباطه فيقيس مالم يرد عن العرب على ما ورد منها .

وقد اهتم النحاة عموما بهذا المسوغ لتضييق دائرة الشذوذ والندرة والقلة لتستقيم قواعدهم .

الثالث : حمل الشىء على نقيضه ، كحمل "لا" النافية على " إن " فى العمل ، وحمل " رضـــى " على "سخط " فى التعدية بعلى ، و" فضل " على"نقص " فى التعدية بعن ، و"شـــكر " على " كفر " فى التعدية بالباء ، وحمل تعليق " نسى " على " علم " ، وحمل " كـــم " الخبرية الدالة على التكثير " على "رب" التى للتقليل فى لزوم الصوريـــة والاختصـــاص

بالنكرات والبناء ، وحمل معمول ما بعد "لم " و"لما " على نقيضه وهو الإيجاب فى تقـــديم معمول ما بعدهما عليهما ، وحمل "لا " الناهية " على النقيض وهـــو " لام " الأمـــر فى الجزم .

الرابع : الاتساع كجواز نصب المصدر المتصرف مفعولا به ، وجعل الظرف المتصرف مفعـــولا به ، وخبرا عن المبتدا ، وإعماله فى الحال ، والفصل به بين المضاف والمضاف اليه .

الخامس : كثرة الاستعمال كحذف خبر المبتدأ ، وياء المتكلم عند الإضافة ، والتنوين ، واســـم "لا " النافية للجنس ، وواو القسم وحرف القسم فى اسم الله ورب الخ ، وبناء " أيـــن " على الفتح ، وإضمار الفعل العامل فى المنادى والتحذير .

السادس : الضميمة أو الزيادة ، كوقوع جملة جواب الشرط اذا لم تصلح شرطا بزيادة تهيئـــها للجواب فيقرنوها بقد أو لن أو ما أو حرف التنفيس ، وكصياغة التعجب أو التفضيـــل مما لم يستوف شروط كل منهما باحدى ضميمتين : أشد واشدد .

وكذا هنالك أفعال تامه مثل "زال" إذا ضم إليها نفى أو شبهه أصبحت ناقصـــة وتغـــير حكمها الخ .

السابع : التكرار كنصب المنادى المفرد العلم إذا تكرر أو وصف بابن ،وكجـــواز إلغـــاء "لا النافية للجس إذا تكررت .

الثامن : الفائدة كالإخبار عن النكرة إذا حصلت الفائدة .

التاسع : الجوار : سواء كان تجاوز ألفاظ أو أحوال على النحو الذى فصل فى ثنايا البحث .

العاشر : العدل ، حيث قدره النحاة مع العلمية فى جواز منع الصرف ، لإمكانه دون غيره .

الحادى عشر : البعد عن الإطالة كحذف الخبر بعد ما هو نص فى القسم ، وحذف نون التثنيـــة والجمع لغير اضافة .

الثانى عشر : المبالغة لجمع بين حرفين ، نحو دخول اللام مع إن المكسورة الهمزة .

الثالث عشر : الحمل على المعنى وترك اللفظ ، وأمثلته كثيرة جداً ، وأوردنا طرفا منها فى ثنايـــا البحث .

الرابع عشر : القلب ، وأوردنا بعض أمثلته القرآنية والشعرية فى ثنايا البحث .

الخامس عشر : التعارض ، كإعطاء " غير " حكم " إلا " فى الاستثناء بهـــا ، وإعطـــاء "إلا " حكم غير فى الوصف بها ، وإعطاء " أن " المصدرية حكم " ما " المصدرية فى الإهمال ، وإعمال " ما " حملا على " أن " ، وإعطاء " إن " الشرطيه حكم " لو " فى الإهمـــال ،

وإعطاء " لو " حكم " إن فى الجزم ، وإعطاء " إذا " حكم " متى " فى الجزم بها ، وإهمال " متى " حكما لها بحكم " إذا " ، وإعطاء " لم " حكم " لن " فى عمل النصب ، وإعطاء " لن " حكم "لم " فى الجزم ، وإعطاء " ما " النافية حكم " ليس فى الإعمال وهى لغة أهل الحجاز ، وإعطاء " ليس " حكم " ما " فى الاهمال عند انتقاض النفى بـ " إلا " ، وإعطاء " عسى " حكم " لعل " فى العمل ، وإعطاء " لعل " حكم " عسى " فى اقتران خبرها بـ " أن " ، وإعطاء "الحسن الوجه " حكم " الضارب الرجل " فى النصب ، وإعطاء " الضارب الرجل " حكم "الحسن الوجه " فى الجر .

وبهذا العرض الموجز ، أرجو أن أكون قد وفقت لبيان ما قصدت من توضيح للمسوغات النحوية ، وعلاقتها بالتقعيد النحوى ، وفتحت الباب أمام الشباب ذوى الطموح من أهل الاختصاص ، لإضافة الجديد إلى هذه المسوغات ، فقد بعجت الطريق ، دون بلوغ الغاية والمراد ، والكمال لله وحده ، هو حسبى ونعم الوكيل .

مصادر البحث ومراجعه

أ ـ المطبوعات

- إشارة التعيين فى تراجم النحاة واللغويين لعبد الباقى اليمانى ، تحقيق الدكتور / عبد المجيد دياب ، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ .
- الأشباه والنظائر فى النحو للسيوطى ، تحقيق طه عبد الرؤف سعد ، الناشر مكتبة الكليات الأزهرية – القاهرة ١٣٩٥ هـ – ١٩٧٥ م . وأخرى دون تحقيق ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٤ م بيروت .
- الإرشاد إلى علم الإعراب للكيشى ، تحقيق ودراسة الدكتور / عبد الله على الحسينى ، وآخر ، الناشر معهد البحوث العلمية بجامعة أم القرى .
- الأصول فى النحو لابن السراج ، تحقيق الدكتور / عبد الحسين الفتلى ، مؤسسة الرسالة بيروت – الطبعة الثالثة ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م .
- الأغانى لأبى فرج الأصبهانى ، عن طبعة بولاق الأصلية ، دار صعب بيروت .
- إنباه الرواة إلى أنباه النحاة للقفطى تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربى – القاهرة – الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م .
- الإنصاف فى مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، لأبى البركات الأنبارى ، تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد – دار الفكر .
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام ، تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد ، دار الجيل – بيروت – الطبعة الخامسة ١٣٩٩ هـ – ١٩٧٩ م .
- البدر الطالع بمحاسن القرن السابع للشوكانى ، دار المعرفة للطباعة والنشر – بيروت .
- بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة للسيوطى ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر ، الطبعة الثانية ١٣٩٩ هـ – ١٩٧٩ م .
- تاريخ بغداد للحافظ أحمد البغدادى ، تصحيح السيد محمد سعيد العرفى طبعة السعادة بمصر ١٣٤٩ هـ .
- التصريح على التوضيح لخالد الأزهرى ، دار الفكر بيروت .
- تفسير الجلالين ، دار المعرفة بيروت .
- التفسير الكبير للإمام ابن تيمية، تحقيق الدكتور/عبد الرحمن عميرة ، دار الباز .
- الجامع الصغير للسيوطى .

- الجنى الدانى فى حروف المعانى للمرادى، تحقيق طه محسن، مؤسسة الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م.
- حاشية الصبان على شرح الأشمونى، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابى الحلبى وشركاه.
- الحماسة البصرية لعلى أبى الفرج البصرى تحقيق د. عادل سليمان جمال - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - القاهرة ١٤٠٨ هـ.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب على شواهد شرح الكافية للشيخ عبد القادر بن عمر البغدادى - دار صادر - بيروت.
- الخصائص لابن جنى، تحقيق محمد على النجار، الناشر دار الكتاب العربى، بيروت.
- الدرر الكامنة فى أعيان المائة الثامنة لابن حجر العسقلانى دار الجيل - بيروت.
- الدر المصون فى علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبى، تحقق الدكتور / أحمد محمد الخراط - دار القلم - دمشق - الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م.
- ديوان الأعشى، شرح وتعليق الدكتور / محمد حسين، المطبعة النموذجية الناشر مكتبة الآداب بالجماميز.
- ديوان حسان بن ثابت الأنصارى - دار الباز.
- ديوان النابغة، دار صادر.
- سر صناعة الإعراب لابن جنى، دراسة وتحقيق الدكتور / حسن هنداوى دار القلم - دمشق - الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
- سنن ابن ماجه، حققه محمد مصطفى الأعظمى، شركة الطباعة العربية السعودية - الرياض - الطبعة الثانية ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.
- شرح أبيات المغنى للبغدادى، تحقيق عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث - دمشق - الطبعة الأولى ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م.
- شرح أشعار الهذليين للسكرى، تحقيق / عبد الستار أحمد فراج مكتبة دار المعرفة - القاهرة - مطبعة المدنى.
- شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبى وشركاه.
- شرح جمل الزجاجى لابن عصفور، تحقيق الدكتور / صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف والشئون الدينية العراقية، مطابع مؤسسة دار الكتب جامعة الموصل ١٩٨٠ م.

- شرح الكافية فى النحو للرضى الاستراباذى ، دار الكتب العلمية بيروت .
- شرح المفصل لابن يعيش ، عالم الكتب بيروت ، مكتبة المتنبى القاهرة .
- شرح المفضليات للتبريزى ، تحقيق على محمد البجاوى ، دار نهضة مصر للطبع والنشـــر ، القاهرة .
- الشعر والشعراء لابن قتيبة ، مطبعة عيسى الحلبى وشركاه ، ١٣٥٠ هـ .
- صحيح البخارى ، المكتبة الإسلامية ، استانبول تركيا .
- ضرائر الشعر لابن عصفور ، تحقيق السيد إبراهيم محمد ، دار الأندلس للطباعة والنشـــر ، الطبعة الثانية ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .
- ضرورة الشعر للسيرافى ، تحقيق الدكتور / رمضان عبد التواب ، دار النهضـــة العربيـة للطباعة والنشر بيروت ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- طبقات فحول الشعراء لابن سلام الجمحى تحقيق محمود محمد شاكر دار المعارف بمصر ١٩٥٢ م .
- ظاهرة المجاورة فى القرآن الكريم ، للدكتور / فهمى النمر .
- عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ، الأستاذ / محمد محى الدين عبد الحميد ، بهـــامش أوضح المسالك .
- لفهرست لابن النديم ، إعداد جستاف فلوجل ، طبع فى ليبسيك .
- الكتاب لسيبويه عمر بن عثمان بن قنبر ، طبعة بولاق ١٣١٦ هـــ . والهيئـــة المصريـــة للكتاب بتحقيق عبد السلام هارون .
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل للزمخشرى، دار المعرفة ، بيروت .
- لسان العرب لابن منظور ، دار صادر ودار بيروت للطباعة والنشر ، بيروت ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م .
- المحتسب فى تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح لابن جنى تحقيق على النجدى نـــاصف بالاشتراك ، دار سزكين للطباعة والنشر ١٤٠٦ - ١٩٨٦ .
- معانى القرآن وإعرابه للزجاج ، تحقيق الدكتور / عبد الجليل عبده شلبى ، عالم الكتـــب - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .
- معجم الشعراء للمرزبانى ، تصحيح وتعليق الأستاذ الدكتور ف - كرنكـــو ، دار الكتـــب العلمية بيروت ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .
- مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام ، تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد ، المكتبـة العصرية - صيدا - بيروت ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .

- المقاصد النحوية فى شرح شواهد الألفية للعينى ، بهامش خزانة الأدب .
- المقتضب للمبرد ، تحقيق الأستاذ / محمد عبد الخالق عضيمة ، الناشر المجلس الأعلى للشئون الإسلامية القاهرة ١٣٩٩ هـ .
- المؤتلف والمختلف فى أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وأنسابهم للآمدى ، تصحيح وتعليق الأستاذ الدكتور / ف كرنكو ، دار الكتب العلمية بيروت ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .
- نزهة الألباء فى طبقات الأدباء لأبى بركات الأنبارى دار نهضة مصر للطبع والنشر - القاهرة .
- نزهة الخواطر ، لعبد الحى الحسنى ، مطبعة دار المعارف - حيدر أباد الدكن ١٣٨٨ هـ .
- النشر فى القراءات العشر لابن الجزرى ، أشرف على تصحيحه على محمد الضباع ، دار الكتب العلمية بيروت .
- النوادر فى اللغة لأبى زيد الأنصارى ، تحقيق ودراسة الدكتور / محمد عبد القادر أحمد ، دار الشروق ، الطبعة الأولى ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .
- هدية العارفين (أسماء المؤلفين وآثار المصنفين) للبغدادى منشورات مكتبة المثنى - بغداد - طبع بعناية وكالة المعارف استانبول ١٩٥١ م .
- همع الهوامع فى شرح جمع الجوامع للسيوطى ، تحقيق الدكتور / عبد العال سالم مكرم ، دار البحوث العلمية الكويت ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .
- الوافى فى شرح الشاطبية فى القراءات السبع ، لعبد الفتاح عبد الغنى ، الطبعة الثالثة ، مكتبة السوادى للتوزيع .

(ب) الرسائل العلمية والبحوث

- الأزهار الصافية فى شرح المقدمة الكافية ليحيى بن حمزة العلوى ، تحقيق الدكتور / محمد على سالم العطاونة ، والدكتور / عبد الحميد مصطفى السيد
- الجواب السامى بمفاخره فى إعراب قوله صلى الله عليه وسلم " أحق ما قال العبد ... الخ " لمحمد الخالص بن عنقاء ، بتحقيقى .
- شرح الزاولى على كافية ابن الحاجب ، بتحقيقى .
- غرر الدرر الوسيطية بشرح المنظومة العمريطية لمحمد الخالص بن عنقاء رسالة دكتوراه بتحقيقى .

فهرس البحث

	الصفحة
تعريف المسوغ	٥٨٥
الضرورة	٥٨٦
المشابهة أو الحمل على النظير	٥٨٩
حمل الشئ على نقيضه	٥٩٣
الاتساع	٥٩٤
كثرة الاستعمال	٥٩٧
الضميمة أو الزيادة	٥٩٩
التكرار	٦٠٠
الفائدة	٦٠٠
الجوار	٦٠٠
العدل	٦٠٢
البعد عن الإطاله	٦٠٢
المبالغة	٦٠٣
الحمل على المعنى	٦٠٣
القلب	٦٠٩
التقارض	٦١٠
خاتمة البحث ونتائجه	٦١٣
مصادر البحث	